

الأسئلة الشائعة المتعلقة بتحوّل "IBOR"

الهدف

يهدف هذا المستند إلى تزويد عملاء مصرف الإمارات الإسلامية (ش.م.ع.) ("المصرف") والأطراف المقابلة بلمحة عامة عن إيقاف استخدام معدّل الليبور (سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين بنوك لندن) "LIBOR". تم تقديم هذا المستند لأغراض العلم بمضمونه فقط. إن المصرف لا يقدم من خلال هذا المستند أية توصية أو أية مشورة قانونية أو تنظيمية، ويجب عليك إجراء تحليلك الخاص حول التأثير المحتمل لعملية تعديل المعيار المرجعي لاسيما إيقاف تطبيق معدّلات الليبور "LIBOR" على معاملاتك، وذلك من خلال الاستعانة بمستشاريك المختصين المستقلين.

حيثيات تحوّل معدل الإيبور "IBOR"

ما هي عملية تعديل المعيار المرجعي؟

أدّى نقص السيولة في سوق إقراض الشركات الغير مدعوم بضمان في أعقاب الأزمة المالية لعامي 2007-2008 إلى نقص في المدخلات المعتمدة على المعاملات المصرفية التي تدعم الليبور "LIBOR"، وفي عام 2012 تمت مخالفة عدد من المصارف من قبل هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة "FCA" بسبب التلاعب بمعدّل الإيبور (سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك) (IBOR) والتي قاموا بتقديمها خلال الأزمة المالية¹. لوحظ من قبل الجهات التنظيمية أن التلاعب بمعدّلات الإيبور (IBOR) كان سهلاً نسبياً (بسبب البنية المنهجية والاعتماد على "رأي الخبراء") مما شكل خطراً عاماً على النظام.

وفي ضوء التلاعب بمعدّلات الليبور "LIBOR" وتدهور المعاملات المصرفية في سوق الليبور "LIBOR"، قامت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة (FCA) بنقل الإشراف على المؤشر إلى هيئة إدارة معايير التبادل بين القارات (IBA).

وفي يوليو 2017، أعلنت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة (FCA) أنها لن تلزم المصارف المشاركة بالإبلاغ عن الأسعار لاحتساب معدّلات الليبور "LIBOR" بعد عام 2021. علماً أنه إذا توقفت البنوك المشاركة عن المساهمة بالبيانات اللازمة لاحتساب الليبور "LIBOR"، فستزداد تقلبات الليبور "LIBOR" وتتناقص سيولته المالية. لذلك، توجب إيقاف العمل بالليبور "LIBOR". ناقشت الجهات التنظيمية ومجموعات العمل في القطاعين العام والخاص ضمن العديد من الدول إمكانية الانتقال إلى معدّلات مرجعية بديلة (ARRs) عوضاً عن الليبور (LIBOR).

يتم حالياً تعديل العديد من المعايير ومعدّلات الإيبور (سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك) (IBORs) الأخرى، أو إيقاف العمل بها في حالات أخرى. سيتسمر استخدام معدّل الإيبور (IBOR) بالنسبة لبعض العملات جنباً إلى جنب مع المعدلات المرجعية البديلة ARR، ومن المرجح إيقاف استخدام الإيبور "IBOR" واعتماد المعدلات المرجعية البديلة "ARR" كمعيار مرجعي للتقييم الرئيسي بالنسبة لعملات أخرى.

تم إنشاء عدد من مجموعات عمل المعدلات المرجعية البديلة "ARR" ضمن مجموعة من البلدان، وفيما يلي المعدّلات المرجعية البديلة "ARR" التي اختارتها مجموعات العمل وما يقابلها من عملات الليبور "LIBOR":

معدّلات الإيبور "IBOR" وما يقابلها من معدّلات مرجعية بديلة "ARR"

المعدّلات المرجعية البديلة	الإيبور
معدّل التمويل المضمون لليلة واحدة (SOFR)	LIBOR الدولار الأميركي
متوسط مؤشر الجنيه الإسترليني لليلة واحدة (SONIA)	LIBOR الجنيه الإسترليني
معدّل اليورو قصير الأجل (€STR)	LIBOR اليورو
متوسط المعدّل السويسري لليلة واحدة (SARON)	LIBOR الفرنك السويسري
متوسط معدّل طوكيو لليلة واحدة (TONAR)	JPY LIBOR / JPY / EuroYen TIBOR بين الياباني
متوسط معدّل سنغافورة لليلة واحدة (SORA)	SIBOR / SOR (**الدولار السنغافوري)

ما هي الفروقات بين معدّلات "LIBOR" ومعدّلات "ARR"؟

تختلف المعدّلات المرجعية البديلة "ARR" من حيث الهيكلية عن معدّلات الإيبور "IBOR"، حيث يتم حساب معدّلات "IBOR" اعتماداً على التنبؤ بالمعدّلات المطبقة على فترات السداد المستقبلية وتشمل المخاطر فيما يتعلق بالإقراض بين البنوك (مخاطر الائتمان المصرفي لأجل، علاوة السيولة لاستثمار طويل الأجل على سبيل المثال). ومن ناحية أخرى تحسب المعدّلات المرجعية البديلة "ARR" لليلة واحدة ويتم حسابها اعتماداً على المتوسط المركب أو المرجح (لذلك تسمى بالمعدّلات "عديمة الخطورة" (RFRs))، وهي أيضاً معدّلات تستند على بيانات العمليات السابقة ولا تأخذ مخاطر الإقراض بين البنوك بعين الاعتبار.

المعدّلات المرجعية البديلة	الإيبور
يعتمد على معدّلات الليلة السابقة فقط (في المرحلة الحالية) مع الاعتماد بشكل محدود على الفترة الزمنية التالية	يعتمد على التوقع المستقبلي (اللاحق) مع فترة زمنية محددة (7 فترات سداد)
يعتمد على المعاملات الفعلية؛ وحساب متوسط الحجم المرجح.	يعتمد على التوقعات / التكهّنات وعروض الأسعار التي توفرها البنوك المشاركة
معدّلات شبه خالية من المخاطر	يتضمن خطر ائتماني وخطر توزيع السيولة على فترات السداد المستقبلية
كل دولة تمتلك آلية خاصة بها لحساب المعدّل.	يحسب مركزياً في سوق سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن
يستجيب لتغير المعدّلات الخالية من المخاطر فقط	يستجيب للمعدّلات الخالية من المخاطر، السيولة، وتسعير الائتمان (خاصة في حالات الضغط)

متى سيتم إيقاف العمل بمعدّلات الإيبور "IBOR"؟

يوجد مرحلتان رئيسيتان من المتوقع أن اتباعهما عند إيقاف التعامل بمعدّلات الإيبور "IBOR" وتطبيق معدّلات مرجعية بديلة "ARR" وهما: مرحلة ما قبل التوقف ومرحلة التوقف.

ستحدث مرحلة ما قبل التوقف عندما تصرّح الجهات التنظيمية والرقابية على إدارة "IBOR" (هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة "FCA" حالياً بشأن LIBOR) علنياً أن الإيبور "IBOR" ستصبح غير نموذجية أو غير صالحة لاعتمادها كمعيار بعد تاريخ محدد على الرغم من أن نشر معدّلات معيار الإيبور "IBOR" لم يتوقف بعد.

أما مرحلة التوقف فستحدث عندما تصرّح الجهات التنظيمية والرقابية على إدارة "IBOR" علنياً أنه أوقف أو سيوقف إصدار معدّلات إيبور "IBOR" بشكل دائم أو إلى أجل غير مسمى، طالما لا يوجد أي إدارة لاحقة ستصدر معدّلات الإيبور "IBOR" في تلك الفترة.

حدثت مرحلة ما قبل التوقف في ٥ مارس 2021 عندما صرحت هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة "FCA" أنها لن تقوم بإصدار معدّلات الليبور "LIBOR" التالية أو أنها ستصبح غير نموذجية وذلك بشكل مباشر بعد مواعيد التوقف التالية:

- 31 ديسمبر 2021: (1) فيما يتعلق بالجنيه الإسترليني، اليورو، الفرنك السويسري والين الياباني، جميع فترات معدّلات معيار الليبور "LIBOR". و(2) فيما يتعلق بالدولار الأميركي (USD)، الدولار الأميركي على فترة سداد أسبوع واحد ((USD LIBOR 1w) والدولار الأميركي على فترة سداد شهرين ((USD LIBOR 2m)، و
- 30 يونيو 2023: فيما يتعلق بالدولار الأميركي، جميع فترات معدّلات معيار الليبور "LIBOR" المتبقية.

ماذا سيحدث لترتيبات الليبور "LIBOR" المالية الحالية الخاصة بهي؟

الترتيب المالي	الاستحقاق المالي	الإجراءات
العقود الحالية المعتمدة على أي من عملات "LIBOR" عدا الدولار الأميركي	في تاريخ 31 ديسمبر 2021 أو قبله.	لا يوجد إجراء مطلوب
العقود الحالية المعتمدة على "LIBOR" الدولار الأميركي على فترة سداد أسبوع واحد "USD LIBOR 1w" والدولار الأميركي على فترة سداد شهرين "USD LIBOR 2m"	في تاريخ 31 ديسمبر 2021 أو قبله.	لا يوجد إجراء مطلوب
العقود الحالية المعتمدة على "LIBOR" الدولار الأميركي (عدا الدولار الأميركي على فترة سداد أسبوع واحد "USD LIBOR 1w" والدولار الأميركي على فترة سداد شهرين "USD LIBOR 2m").	في تاريخ 30 يونيو 2023 أو قبله	لا يوجد إجراء مطلوب
العقود الحالية المعتمدة على أي من عملات "LIBOR" عدا الدولار الأميركي.	بعد تاريخ 31 ديسمبر 2021	تعديل عقود الليبور LIBOR المرجعية الحالية إلى عقود ARR مرجعية بديلة
العقود الحالية المعتمدة على "LIBOR" الدولار الأميركي على فترة سداد أسبوع واحد "USD LIBOR 1w" والدولار الأميركي على فترة سداد شهرين "USD LIBOR 2m".	بعد تاريخ 31 ديسمبر 2021	تعديل عقود الليبور LIBOR المرجعية الحالية إلى عقود ARR مرجعية بديلة
العقود الحالية المعتمدة على "LIBOR" الدولار الأميركي (عدا الدولار الأميركي على فترة سداد أسبوع واحد "USD LIBOR 1w" والدولار الأميركي على فترة سداد شهرين "USD LIBOR 2m").	بعد تاريخ 30 يونيو 2023	تعديل عقود LIBOR المرجعية الحالية إلى عقود ARR مرجعية بديلة

ماذا سيحدث للترتيبات المالية الجديدة ذات المعدلات العائمة؟

الترتيب المالي	الاستحقاق المالي	الإجراءات
العقود الجديدة ذات المعدل العائم بالجنيه الاسترليني	بعد 31 ديسمبر 2021	أوصت هيئة السلوك المالي (FCA) وبنك إنجلترا بأنه اعتباراً من 1 أبريل 2021، سيتم توثيق أي تمويل جديد بسعر عائم بالجنيه الاسترليني والمشتقات الخطية، تنتهي بعد 31 ديسمبر 2021 بالرجوع إلى معدل SONIA وليس إلى LIBOR الجنيه الاسترليني
العقود الجديدة ذات المعدل العائم/المتغير المحنسة باليورو، الين الياباني و/أو الفرنك السويسري.	بعد 31 ديسمبر 2021	أوصت كل من: الاتحاد الأوروبي (EU) فيما يتعلق باليورو، وبنك اليابان فيما يتعلق بالين الياباني، والبنك الوطني السويسري فيما يتعلق بالفرنك السويسري، بأنه اعتباراً من 1 يوليو 2021، سيتم توثيق أي ترتيبات تمويل جديدة بسعر عائم ومشتقات خطية مقومة بتلك العملات، على التوالي، وتنتهي بعد 31 ديسمبر 2021 بالرجوع إلى معدلات مرجعية بديلة ARR ذات الصلة وليس إلى معدلات الليبور LIBOR.
العقود الجديدة ذات المعدل العائم بالدولار الأمريكي	بعد 30 يونيو 2023	أوصت (FCA) ومجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وفي أقرب وقت ممكن ولكن في موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر 2021، بتوثيق ترتيبات تمويل جديدة بسعر عائم بالدولار الأمريكي تنتهي بعد 30 يونيو 2023 بالرجوع إلى معدلات مرجعية بديلة ARR وليس إلى معدلات الليبور LIBOR.

ماذا سيحدث لمعدل الإيبور (سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك في الإمارات العربية المتحدة) ("EIBOR")؟

يخضع معدل الإيبور "EIBOR" للتنظيم من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهو سعر الربح المعياري المحدد بالدرهم الإماراتي للتمويل بين المصارف داخل السوق المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي الوقت الحالي، لسنا على علم بأي خطط حالية لتوقف التعامل بالإيبور "EIBOR". وبما أن الدرهم الإماراتي ليس أحد عملات الليبور "LIBOR"، فنحن لا نتوقع أن يتأثر الإيبور "EIBOR" بشكل مباشر مع توقف الليبور "LIBOR". لكن، قد يتخذ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إجراءات لتحويل الإيبور "EIBOR" في المستقبل.

ماذا سيحدث للمعدلات المعيارية الأوروبية، "اليوريور" "EURIBOR" و "EONIA"؟

إن اليوريور "EURIBOR" هو معدل سعر الفائدة على القروض المتبادلة بين البنوك الأوروبية و "EONIA" هو متوسط مؤشر اليورو لليلة واحدة. سيتوقف العمل بـ "EONIA" في 3 يناير 2022 ليستبدل بمعدل €STR (وهو معدل تمويل بالجملة لليلة واحدة يتم نشره من قبل البنك المركزي الأوروبي "ECB").

أما معدل اليوريور "EURIBOR" (الذي خضع لعملية تحول في 2019 وتمت المصادقة عليه من قبل السلطات المختصة باعتباره متوافقاً مع اللوائح المعيارية للاتحاد الأوروبي) فقد يستمر استخدامه للعقود الجديدة والسابقة بعد تاريخ توقف العمل بمعيار "EONIA". سنستمر بمراقبة الإعلانات عن أي تغيير يطرأ على توفر واستخدام اليوريور "EURIBOR".

ما هي الأحكام الاحتياطية (النص على معدل استرشادي بديل)؟

عادة ما تتضمن شروط وأحكام المنتجات المالية أحكاماً احتياطية تحدد كيف سيتم اختيار معدلات لاحقة أو بديلة في حال توقف نشر "LIBOR"، "EURIBOR"، "EONIA" أو ما يماثلها من معايير مرجعية. سيكون هناك دائماً خطر يتمثل في أن الأحكام الاحتياطية قد لا تلبى الظروف التي تستخدم ضمنها بشكل مناسب. فعلى سبيل المثال، تعتمد الأحكام الاحتياطية التي تقوم على أساس الاستطلاع الذي تقوم به البنوك، على تعاون الأطراف الثالثة والتي قد لا تكون متوفرة في بعض الأحيان.

إن الأحكام الاحتياطية المتعلقة بالليور "LIBOR" هي أحكام تعاقدية تتوقف على وقوع حدث التوقف و/أو وقوع حدث ما قبل التوقف الذي يستحدث انتقالاً إلى معدل مرجعي بديل "ARR".
إن الروابط الخاصة بمجموعات عمل جهات تنظيمية متنوعة موضحة أدناه، وهي تظهر المعلومات الخاصة بتوصيات كل منهم بشأن الاحتياطات الواجب اتباعها.

ماذا يعني فارق عائد الائتمان (CAS)؟

تختلف معدلات الليور "LIBOR" عن المعدلات المرجعية البديلة "ARR" كما يتضح من التركيب المختلف لهما. نظراً لهذا الاختلاف، قد تكون هناك حاجة إلى فارق عائد الائتمان "CAS" عند تحويل تمويل معتمد على معدل الليور "LIBOR" إلى تمويل معتمد على معدل مرجعي بديل "ARR" للحد من أو إزالة أي تغيير في القيمة.



إن إحدى طرق تحديد فارق عائد الائتمان "CAS" هي "متوسط فرق ISDA". قدمت الرابطة الدولية للمبادلات والمشتقات "ISDA" طريقة لحساب متوسط فرق "ISDA". وهو يعادل متوسط فروق الأسعار على مدى فترة زمنية مدتها خمس سنوات (تنتهي في موعد لا يتجاوز يومه عمل قبل تاريخ حدث ما قبل التوقف الخاص بمعدلات الليور "IBOR" ذات الصلة) بين الليور IBOR الذي يتم استبداله والمشتقات المترابطة للمعدل المرجعي البديل ARR المقابل لمدة استحقاق تعادل مدة الليور IBOR التي تحل محلها.

تم تحديد متوسط فرق "ISDA" وتثبيتته في 5 مارس 2021. وهذا سيؤسس معياراً لتطبيق فارق تسوية الائتمان عند الانتقال من الترتيبات المالية المعتمدة على معدلات الليور "LIBOR" إلى الترتيبات المالية المعتمدة على معدلات مرجعية بديلة "ARR".

وفي حين أن متوسط فرق "ISDA" قد يتم تطبيقه بالكامل أو استخدامه كمعيار، فهو سيكون في النهاية عبارة عن اتفاق تجاري يتم إجراؤه من قبل عدة أطراف، ومن المرجح أن تتبنى البنوك منهجيات بديلة لحساب فارق العائد الائتماني المعمول به.

هل توجد توجيهات للتمويل الإسلامي والمشتقات المالية الإسلامية؟

لم تظهر بعد أي توجيهات تنظيمية ملموسة أو أي إجماع من قبل هذا المجال بخصوص تحويل "IBOR" المتعلق بالتمويل الإسلامي والمشتقات المالية الإسلامية.

ما هي الإجراءات الاحتياطية التي يتم تطويرها في أسواق المشتقات المالية؟

في انتظار توجيهات السوق المالية الإسلامية الدولية بشأن البروتوكول الاحتياطي فيما يتعلق بالمشتقات.

هل يؤثر هذا الانتقال على طريقة معالجة الحسابات؟

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في سبتمبر 2019 بتعديل بعض المتطلبات الخاصة بطريقة حساب التحوط. إن هذه التعديلات قامت بتغيير بعض من المتطلبات المحددة لطريقة حساب التحوط وذلك من أجل التخفيف من الآثار المحتملة عند غياب اليقين الناجم عن تعديل الليور IBOR. لقد دخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ في 1 يناير 2020.

إن هذه التغييرات ستوفر راحة مؤقتة لما يسمى بـ "علاقات التحوط" قبل توقف العمل بمعدلات الليور "LIBOR" ("المرحلة 1")، ولقد تم تقديم إرشادات إضافية تتعلق بتبني معدلات مرجعية بديلة "ARR" ووقف العمل بمعدلات الليور "LIBOR" ("المرحلة 2") في عام 2020.

وافق مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" في مارس 2020 على تحديث معايير المحاسبة "ASU" وذلك من أجل توفير إرشادات مؤقتة واختيارية لتخفيف العبء المحتمل على المحاسبة عند تعديل المعدل المرجعي.

وفي أغسطس 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تعديلات المرحلة 2 المتعلقة بتحول الإيبور "IBOR"، لتقديم إرشادات حول استبدال العقود الحالية بمعدلات مرجعية بديلة "ARR" الجديدة والآثار المترتبة على تقييمات السوق وفعالية التحولات الحالية والتغييرات الضريبية والمحاسبية إن وجدت. يُنصح هنا بطلب المشورة الاختصاصية فيما يتعلق بالآثار المحاسبية.

الخطوات اللاحقة

• نظراً للاستخدام الواسع النطاق لمعدل الليبور LIBOR، فقد يؤثر إيقافه، من بين أمور أخرى، على المدفوعات و/أو قيمة المنتجات التي تمتلكها حالياً أو التي قد تحصل عليها في المستقبل، وأيضاً على أنظمتك وإجراءاتك، وترتيبات التحوط والضرائب وإجراءات المحاسبة. إن آثار إيقاف الليبور LIBOR ستختلف اعتماداً على المنتجات و/أو الخدمات التي تستخدمها. عند الدخول في معاملات مع المصرف يجب أن تفكر في المخاطر وفوائد استخدام معيار محدد وأن تفهم العواقب في حال تغيير المعيار المرجعي أو إيقاف التعامل به، ويجب أيضاً أن تفكر فيما إذا كان لديك خطط للحالات الطارئة في حال وقوع أحد الأحداث المذكورة أعلاه. يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وتبقي تحت المراجعة (بنفسك أو من خلال مشورة اختصاصية مستقلة) التأثيرات والمخاطر المحتملة لأي تغييرات مستقبلية على المعدلات المرجعية المرتبطة بالعقود المالية والصكوك المالية الحالية (أو التي قد تقوم بها مستقبلاً) القائمة بينك وبين المصرف. نحن نوصي هنا بمواكبة أحدث التطورات في المجال المصرفي المتعلقة بالتغييرات القادمة والمعدلات المعيارية البديلة التي قد تكون ذات صلة بك. يرجى التواصل مع مدير العلاقات العامة الخاص بك إذا كان لديك أية استفسارات متعلقة بإيقاف التعامل مع الليبور "LIBOR".

• ينوي المصرف مباشرة تشغيل العمليات في منتجات المعدلات المرجعية البديلة "ARR" الجديدة بما يتماشى مع توجيهات الجهات التنظيمية وتطورات السوق.

• سيتواصل المصرف مع عملائه في الوقت المناسب من أجل إجراءات تعديلات العقود القائمة على أساس الليبور "LIBOR".

أين يمكنني العثور على مزيد من المعلومات عن المعدلات المرجعية البديلة "ARR" والمعدلات الخالية من المخاطر "RFR"؟

قامت كل مجموعة من مجموعات عمل "المعدلات الخالية من المخاطر" "RFR" التي تعمل ضمن إشراف المصرف المركزي، والتي تم إنشاؤها بتوصية من مجلس الاستقرار المالي "FSB"، بإنشاء موقع إلكتروني يهدف إلى تزويد المشاركين في السوق بالمعلومات المتعلقة بمواضيع وخطوات التحول الرئيسية، ونتائج الاجتماعات، وتقييم المشاورات والبيانات الأخرى ذات الصلة.

مجموعات العمل

العملة	روابط مجموعات العمل
الجنه الاسترليني	/https://www.bankofengland.co.uk/markets/transition-to-sterling-risk-free-rates-from-libor
اليورو	https://www.ecb.europa.eu/paym/initiatives/interest_rate_benchmarks/WG_euro_risk-free_rates/html/index.en.html
الدولار اميركي	https://www.newyorkfed.org/arrc
الين الياباني	https://www.boj.or.jp/en/paym/market/jpy_cmte/index.htm/
الفرنك السويسري	https://www.snb.ch/en/ifor/finmkt/fnmkt_benchm/id/finmkt_reformrates
الدولار السنغافوري	https://www.abs.org.sg/benchmark-rates/about-sora
دولار هونغ كونغ	https://www.hkma.gov.hk/eng/news-and-media/insight/2019/05/20190502/

المعدلات المرجعية البديلة	الإيبور
/https://www.bankofengland.co.uk/markets/transition-to-sterling-risk-free-rates-from-libor	جمعية المقايضات والمشتقات الدولية - ICDA
https://www.icmagroup.org/Regulatory-Policy-and-Market-Practice/ben/chmark-reform	الرابطة الدولية لأسواق رأس المال - ICMA
https://www.lma.eu.com/libor	جمعية سوق القروض - LMA
/https://www.lsta.org	رابطة نقابات القروض والتجارة - LSTA
/https://www.aplma.com	جمعية سوق القروض في آسيا والمحيط الهادئ - APLMA
/https://www.treasurers.org	جمعية أمناء خزائن الشركات - ACT

إخلاء المسؤولية

لا يجوز لأي شخص الاعتماد على المعلومات والآراء المذكورة ضمن هذه الوثيقة. لا يجب إعتبار هذه الوثيقة، ولا أي من المعلومات والآراء الواردة فيها، كمشورة أو نصيحة بأي شكل من الأشكال سواء كانت مشورة قانونية أو تنظيمية أو مالية أو ضريبية أو غيرها. لا المصرف أو أي من الشركات التابعة له، ولا أي من المدراء أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين: (1) يتصرفون بصفته مستشاراً ائتمانياً أو مالياً مشاركاً فيه إعداد أو توزيع هذا المستند؛ (2) ولن يتحمل أي منهم أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن استخدام هذا المستند بالكامل أو جزء منه من قبل أي شخص. قد يتغير أي رأي تم التعبير عنه ضمن هذا المستند دون أي إشعار مسبق، وقد يختلف أو يتعارض مع آراء أخرى قدمت من قبل قسم خدمات أعمال آخر في المصرف والشركات التابعة له.